

تأسس مركز حماية لحقوق الإنسان في العام ٢٠٠٢م بمبادرة من نخبة من المحامين والمهتمين بالحقوق الفلسطيني كمفهوم شامل، ويسعى إلى حماية هذا الحق والدفاع عنه في ضوء المبادئ والحقوق التي كفلتها المواثيق والقوانين الدولية، والعمل ضمن مبدأ الشراكة والتكامل مع المؤسسات وجهات الاختصاص.

مركز حماية لحقوق الإنسان
Hemaya Center for Human Rights



الإهمال الطبي داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي

تقرير يتناول سياسة الإهمال الطبي للأسرى والمعتقلين داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي

حزيران 2016



المقدمة:

يقع في سجون الاحتلال الإسرائيلي المئات من الأسرى والمعتقلين المرضى والجرحى الذين يُحرمون من الرعاية الطبية الضرورية، وتمارس مصلحة السجون الإسرائيلية سياسة الإهمال الطبي المتعمد بحقهم، فخلال عام 2016 ارتفع عدد الأسرى المرضى بين صفوف الأسرى والمعتقلين إلى أكثر من 1700 من بينهم 700 مريض يعانون من أمراض مزمنة، منهم 18 حالة تعاني من أوضاع صحية خطيرة للغاية، وغالبيتهم لا يتلقون سوى المسكنات والعلاجات البسيطة¹.

ومن خلال مراقبة الوضع الصحي للأسرى والمعتقلين؛ اتضح أن مستوى العناية الصحية داخل السجون الإسرائيلية سيء للغاية، وأصبح العلاج شكلي، وشبه معدوم، وبات موضوع علاج الأسرى والمعتقلين موضوعاً تُخضعه إدارة السجون الإسرائيلية للمساواة والابتزاز والضغط على المعتقلين.

وإن أقل الناس معرفة بالقانون الدولي وحقوق الإنسان، يدرك أن من أبسط الحقوق التي تكفلها القوانين الدولية للأسير والمعتقل؛ هو حقه في الرعاية الصحية والعلاج المناسب، ولكن المطلاع على أوضاع الأسرى المرضى في سجون الاحتلال يجد العديد من الانتهاكات والخروقات الممارسة من قبل الاحتلال ومصلحة السجون لحق الأسرى في الرعاية الطبية والعلاج المناسب.

من خلال هذا التقرير؛ مركز "حماية لحقوق الإنسان"، يُلقي الضوء على معاناة الأسرى والمعتقلين المرضى داخل السجون الإسرائيلية، ويُعرف ببعض الحالات المزمنة للأسرى المرضى، ويُبين موقف القانون الدولي من سياسة الإهمال الطبي التي تمارسها مصلحة السجون الإسرائيلية بحق الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين.

واقع الأوضاع الصحية للأسرى:

يُعاني الأسرى والأسيرات في سجون الاحتلال الإسرائيلي ظروفاً معيشيةً صعبةً للغاية؛ بسبب الإهمال الطبي المتعمد، من قبل دولة الاحتلال؛ حيث يُواجه غالبية الأسرى والمعتقلين داخل سجون الاحتلال، مشاكل تتعلق بأوضاعهم الصحية؛ نتجت بسبب سوء ظروف احتجازهم في السجون الإسرائيلية، إذ يُحتجز الأسرى الفلسطينيون خلال فترة التحقيق في زنازين ضيقة، لا تتوفر فيها أدنى مقومات الصحة العامة، ويتعرضون فيها للعديد من الأفعال الماسة لكرامتهم الإنسانية من معاملة قاسية، وتعذيب، وإرهاق نفسي وعصبي.

¹ تم الحصول على هذه الإحصاءات بالتعاون مع نادي الأسير الفلسطيني.



ويوجد العشرات من الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين داخل سجون الاحتلال، أجمع الأطباء على خطورة حالاتهم الصحية، وضرورة إجراء عمليات جراحية عاجلة لهم، إلا أن إدارة السجون ترفض نقلهم إلى المستشفيات، وما زالت تعالجهم بحبة "الأكامول السحرية"؛ التي يصفها الأطباء لجميع الأمراض على اختلافها، مثل السكري والقلب والسرطان

وهذا ما حصل مع الأسير المحرر محمد إبراهيم الديراوي مواليد عام (1978)، والذي قضى في السجون الإسرائيلية 11 عام، وأطلق سراحه ضمن صفقة تبادل الأسرى مع حركة حماس عام 2011، ويقول في إفادته لمركز "حماية" " عندما تم اعتقالي كنت مصابا في يدي اليسرى، وبحاجة لعملية زراعة عصب، وعندما أخبرت إدارة السجن بحاجتي للعملية قاموا بعرضي على عيادة السجن، وقاموا بإعطائي الأكامول على أنه مسكن للجرح، وبعد فترة ازدادت حالتي سوء وتم عرضي على طبيب خاص وقال لي سأعطيك دواء ليديك ولكنه اكتفى بإعطائي الأكامول فقط، وبقيت أعاني من المرض لمدة 6 أشهر وأنا فقط أتناول علاج الأكامول ويرفض الأطباء تزويدي بعلاج آخر غيره"

ويضيف الديراوي في إفادته أنه "عندما كنت ممثلا للأسرى في سجن رامون عام 2010، طالبت الإدارة أكثر من مرة أن ينهوا نظام العلاج بالأكامول، وكذلك تم توجيه طلب مكتوب إلى الصليب الأحمر، ولكن كانت النتيجة رفض الأطباء اعطاء المريض أي علاج غير الأكامول"

والجدير بالذكر أن سجون الاحتلال الإسرائيلي تُعاني من افتقارها إلى الطواقم الطبية المتخصصة، وهناك بعض السجون لا يوجد فيها طبيب، وفي حال وجوده فإن دوامه في السجن لا يتجاوز الساعتين، وتماطل إدارة السجون في نقل الأسرى المرضى والحالات المستعصية منهم للمستشفيات؛ وإذا ما تمت عملية النقل فإنها تتم بسيارة مغلقة غير صحية، بدلاً من نقلهم بسيارات الإسعاف، وغالباً ما يتم تكييل أيديهم وأرجلهم، ناهيك عن المعاملة القاسية التي يتعرضون لها، وكذلك فإن وضعهم الصحي لا يمنع جنود الاحتلال من الاعتداء عليهم، وقد سجّلت العديد من الحالات في هذا الإطار، ومنها اعتداء قوات "النحشون" على الأسير محمد عبد ربه بالضرب المبرح خلال عملية نقله إلى مستشفى "سوروكا" لإجراء فحوصات طبية، بالإضافة إلى الاعتداء على الأسير



رامي صبارنة، خلال إعادته إلى سجن "ريمون" عبر عربة "البوسطة"، وذلك عقب خضوعه لعملية جراحية لاستئصال الزائدة في إحدى مستشفيات الاحتلال.²

وتشير التقارير كذلك إلى أن بعض المرضى تم نقلهم إلى مستشفيات السجون وهم يعانون من أعراض مرضية بسيطة، إلا أنهم غادروا المستشفى بعاهات مستديمة وأمراض خطيرة، وبعضهم أدى الإهمال الطبي إلى وفاتهم لاحقاً؛ كما حدث مع الأسير المحرر مجدي أحمد حماد مواليد عام (1965) والذي توفي عام 2014، وتفيد ابنته غدير مجدي حماد مواليد عام (1992) لمركز "حماية" حول سبب وفاة والدها وتقول " دخل ابي السجن لا يوجد به أي أمراض، وبعد 14 عام من اعتقاله أصبح يشعر بإرهاق شديد وضيق بالتنفس، وعندما توجه لطبيب السجن قال له يوجد عندك مشكلة بالمعدة، وقام بإعطائه دواء لعلاج مشكلة المعدة، وبقي يحصل على دواء المعدة مدة 20 عام، وبعد الإفراج عنه في صفقة وفاء الأحرار، أصبح يشعر بإرهاق شديد وتم عرضه على أطباء مختصين بغزة، وأفادوه أن معدته سليمة ومرضه بالقلب وليس المعدة، وبسبب سوء حالته الصحية قرر أبي أن يسافر للأردن للعلاج، وهناك قالوا له الأطباء الأردنيين أن مشكلة القلب موجودة عندك منذ 7 أعوام، وأخبره بأنهم لا يستطيعوا أن يجروا له أي عملية جراحية لأنها من الممكن أن تؤثر على حياته" وتضيف غدير بإفادتها للمركز: " بسبب الإهمال الطبي الذي عانى منه أبي في سجون الاحتلال ساءت حالته الصحية، مما أدى إلى وفاته بعد خروجه من السجن"

إحصاءات حول الأسرى المرضى³:

تشير الإحصاءات التي حصل عليها مركز حماية لحقوق الإنسان؛ إلى أن عدد الأسرى والمعتقلين المرضى في سجون الاحتلال يزيد عن 1700 منهم 700 أسير ومعتقل يعانون من أمراض مزمنة، ومشاكل صحية متنوعة مثل (السرطان، والأمراض الجلدية، والأمراض الباطنية، أمراض القلب والشرابيين، وضغط الدم، وغيرها...)

وحسب إحصاءات حديثة نشرها مركز الأسرى للدراسات فقد وصل عدد الأسرى المصابين بمرض السرطان 24 أسيراً، ونسبة المصابين بمرض القلب 15 % من الأسرى المرضى، والمعدة 14 %، والضغط 12%، والصدرية 12.7%، والعظام 11.6%، والعيون 8.3%، والكبد 6.1%، والكلية 5.5%، والسكر 2.7%، والجلدية 2.7%، وأمراض أخرى بنسب متفاوتة.

2 تم الاعتداء على الأسير محمد عبد ربه بتاريخ 2015/6/14، أما الاعتداء على الأسير رامي صبارنة فكان بتاريخ 2015/11/25

3 تم الحصول على الإحصاءات بالتعاون مع نادي الأسير الفلسطيني.



والجدير بالذكر أنه يوجد المئات من الحالات المرضية الخطيرة داخل السجون الإسرائيلية، نذكر منها 18 حالة موزعة على عدد من السجون، وتعاني من متاعب صحية متنوعة، والحالات بالتفصيل هي:

- الأسير مراد أبو معيلق، (37 عاماً)، من غزة، يعاني من التهابات حادة في الأمعاء الدقيقة والغليظة، أصيب بها بعد إضراب الأسرى عام 2004، أسفرت عن خضوعه لثمانى عمليات استئصال وتنظيف للأمعاء. وكان الأطباء قد أخبروا أبو معيلق بأنه لا يوجد علاج للفيروس الذي يعاني منه، سوى مسلسل الاستئصال من الأمعاء، علماً أن الأسير محكوم بالسجن (22) عاماً وهو معتقل منذ عام 2001، ويقع في سجن "ايشل".

وفي إفادة والد هذا الأسير السيد فهمي أبو معيلق مواليد عام 1948 لمركز حماية لحقوق الإنسان يقول " طلب ابني من إدارة السجن عدة مرات أن يتعالج من مرضه، لكنهم في كل مرة يرفضوا ويكتفوا بإعطائه الأكامول، مما أدى إلى ازدياد حالته سوء بشكل كبير، وبعد أن قام الأسرى بالإضراب استجابت إدارة السجن لطلبهم وقرروا إجراء عملية جراحية له، ولكنهم قاموا باستئصال أمعائه ولم يقوموا باستئصال المرض الذي يكمن في المعدة، وما زال يعاني من هذا المرض حتى اليوم"

ويضيف أبو معيلق بأنه قام بزيارة ابنه بتاريخ 23-5-2016 ويفيد بأن الوضع الصحي له سيء للغاية.

- الأسير رياض العمور، (43 عاماً)، من بيت لحم، يعيش على جهاز لتنظيم دقات القلب، لم يتم تغييره منذ أكثر من (11) عاماً، ويتعرض لحالات إغماءات متكررة، وبعد ملاحظة وسنوات من الانتظار بدأ الجهاز يبرز من تحت الجلد ويتسبب له بألم شديد، وهو معتقل منذ العام 2002، ومحكوم بالسجن المؤبد 11 مرة، ويقع في سجن "ايشل".

- الأسير علاء الهمص، (42 عاماً)، من رفح، كان قد أصيب بمرض السل عام 2012، وعلى إثر إصابته تم إعطاؤه علاج قوي لمدة ستة شهور متتالية، وتسبب الدواء بمضاعفات خطيرة عليه؛ فأصيب بورم في الغدة اللعابية، ومشاكل في المعدة ومشكلة في الأعصاب وارتجاج في الأيدي والأرجل، وكان قد خاض إضراباً ليومين خلال شهر ديسمبر/ كانون الأول مطالباً بالعلاج، وهو محكوم بالسجن (29) عاماً، ومعتقل منذ العام 2009، ويقع في سجن "ريمون".



- الأسير ابراهيم أبو مصطفى، (31 عاماً، من خانينوس، يعاني من تشنجات في القلب، وارتفاع في الكولسترول، وقرحة في المعدة، وحصوة في الكلية، وأمراض أعصاب، ويقضي يومه بالنوم من شدة المرض. والأسير أبو مصطفى محكوم بالسجن لـ (15) عاماً، قضى منها (12).
- الأسير زامل أبو شلوف، (36 عاماً)، من بلدة بيت حانون في قطاع غزة، أصيب بضعف في القلب بعد اعتقاله، ويحمل في صدره جهاز تنظيم نبضات القلب، كما ويعاني من مشاكل عديدة في عضلات الجسم والغدد، ومن خمول وإرهاق دائمين، وهو لا يقوى على المشي بسبب مشاكل في الأعصاب، وتكوّنت لديه جميع المشاكل الصحية التي يعاني منها جزاء ظروف التحقيق القاسية التي تعرّض لها في بداية اعتقاله عام 2008. يذكر أن الأسير أبو شلوف محكوم بالسجن لـ (15) عاماً، ويقبع في سجن "ايشل".
- الأسير ناهض الأقرع، (44 عاماً)، من غزة، وبترت ساقيه خلال أربع عمليات جراحية أخضع لها، وهو يعتمد على كرسي متحرك في التنقل، وتُقل مؤخراً من "عيادة سجن الرملة" إلى سجن "جلبوع" رغم حاجته لرعاية صحية دائمة. وهو محكوم بالسجن لثلاث مؤبدات، ومعتقل منذ العام 2007.
- الأسير خالد أبو عمشة (52 عاماً)، من بيت حانون في قطاع غزة، يعاني من عدة أمراض، منها ضعف في عضلة القلب وضيق في التنفس والتهابات مزمنة في المفاصل، إضافة إلى ضعف شديد في النظر ومشاكل في الأسنان، وهو محكوم بالسجن لسنة مؤبدات و (60 عاماً)، ومعتقل منذ العام 2006، ويقبع في سجن "نفحة".
- الأسير إبراهيم البيطار، (34 عاماً)، من قطاع غزة، يعاني من التهابات حادة في الأمعاء (داء الكرونز)، والذي أصيب به بعد اعتقاله بعدة أشهر، وتفاقمت حالته وأصيب بفقير الدم وهشاشة العظام؛ جزاء إهمال أطباء الاحتلال في علاجه، علاوة على معاناته من إصابة أدت إلى فقدته للنظر في إحدى عينيه. وهو محكوم بالسجن لـ (17) عاماً ومعتقل منذ العام 2003، ويقبع في سجن "نفحة".
- الأسير شادي حلاوة، (35 عاماً)، من مخيم جباليا في قطاع غزة، يعاني من فيروس في الكبد أصيب به قبل سبعة أعوام، وهو لا يتلقى أي علاج، إضافة إلى معاناته من مشاكل في الأسنان وفي الجهاز العصبي نتجت جزاء إصابته برصاص قوات الاحتلال أثناء عملية اعتقاله عام 2005، وهو محكوم بالسجن لأربعة مؤبدات و (40 عاماً)، ويقبع في سجن "ريمون".



- الأسير يسري المصري، (32 عاماً)، من غزة، يعاني من وجود أورام في الكبد، ومن آلام شديدة في جميع أنحاء جسده، وكان قد خضع لعملية استئصال لورم سرطاني في الغدة عام 2013، وتطورت المضاعفات لديه بسبب ما تعرض له من إهمال طبي. وهو محكوم بالسجن لـ (20 عاماً) قضى منها (11)، ويقع في سجن "ايشل".
- الأسير محمد ابراش، (34 عاماً)، من رام الله، أصابته قوات الاحتلال قبل اعتقاله، في جميع أنحاء جسده، وتفاقت حالته جزاء الإهمال الطبي الذي تعرض له خلال اعتقاله، فكان يعاني من إصابة في عينه اليسرى، وفقد النظر في عينه اليمنى داخل السجن، وهو اليوم مقعد وفاقد للنظر، كما أن سمعه يتلاشى مع مرور السنين. وهو محكوم بالسجن لـ (3) مؤبدات و (30) عاماً، معتقل منذ عام 2002، ويقع في سجن "ايشل".
- الأسير عامر بحر، (34 عاماً)، من القدس، يعاني من التهابات حادة في الأمعاء (كولايتهس) منذ عدة سنوات، وهو محكوم بالسجن لـ (12) عاماً، قضى منها عشرة، ويقع في سجن "النقب".
- الأسير هيثم جابر (40 عاماً)، من سلفيت، يعاني من آلام حادة في الرأس، علاوة على إصابته بحالات تقيؤ مستمرة دون أن تشخص حالته المرضية، وهو محكوم بالسجن (28) عاماً، ومعتقل منذ العام 2002، ويقع في "ريمون".
- الأسير نزار زيدان (53 عاماً)، من بلدة بيرزبالا في القدس، ينتظر منذ أكثر من ثمانية شهور إجراء عملية قسرة عاجلة، علماً بأنه يعاني أيضاً من شلل في أطرافه اليسرى، نتج عن إمداد أطباء السجن له بحقنة عام 2009، بشكل خاطئ، وهو معتقل منذ العام 2002، ومحكوم بالسجن لـ (37) عاماً، ويقع في سجن "ايشل".
- الأسير حسين السوادة (53 عاماً)، من رام الله، يعاني من ورم متضخم في رقبته ولم يتم علاجه، وكان قد خضع لعملية قسرة خلال اعتقاله. جدير بالذكر أن الأسير سوادة، محكوم بالسجن (14) عاماً، قضى منها (13).
- الأسير ابراهيم الشاعر (20 عاماً)، من مدينة رفح، يعاني من ورم في الفك السفلي، لا يمكنه من تناول الطعام والشراب بسهولة، كما ويشكل صعوبة في النطق لديه، علماً أن الاحتلال اعتقله في التاسع من تموز 2015 أثناء مغادرته لقطاع غزة عبر حاجز "ايرز" لتلقي العلاج في الضفة الغربية، وهو يقبع في سجن "ايشل".
- الأسير ربيع عطا جبريل (30 عاماً)، من بيت لحم، مصاب بمرض تشمع الكبد، ويعاني من مشاكل في المعدة ويستقرغ بشكل يومي، وكانت سلطات الاحتلال قد اعتقلته في 20 آب 2015، وحولته للاعتقال الإداري رغم



صعوبة وضعه الصحي وتشخيص الأطباء في المستشفيات الفلسطينية بأنه بحاجة لزراعة كبد، وهو يقبع في سجن "النقب".

- الأسير بسام السايح (43 عاماً)، من نابلس، يعاني من سرطان الدم، وهو بحاجة إلى زراعة قلب، وكانت سلطات الاحتلال اعتقلته في تاريخ الثامن من تشرين الأول عام 2015، هو محتجز في سجن "إيشل"، ولا زال موقوفاً.

الأسرى المرضى في عيادة سجن الرملة:

عيادة سجن الرملة: هي جزء من سجن الرملة تابعة لمديرية مصلحة السجون الإسرائيلية بهدف معالجة الأسرى المرضى؛ حيث تلجأ إدارة السجون إلى نقل الأسرى المرضى بشكل دائم من مختلف السجون إلى ما يسمى (بعيادة سجن الرملة).

والجدير بالذكر أن عيادة سجن الرملة؛ تقتصر لأبسط مقومات العناية الصحية، وتعاني من نقص في الطواقم والأجهزة الطبية، ففي هذه العيادة يعاني الأسرى والمعتقلين المرضى معاناة شديدة للغاية، وبدلاً من تلقيهم للرعاية الصحية اللازمة تزداد حالتهم سوءاً، وتزداد معاناتهم النفسية من هذه العيادة لدرجة تصل إلى رفض الكثير منهم الذهاب إليها.

ويؤكد مركز حماية لحقوق الإنسان أن من حق الأسرى أن يتم تحويلهم إلى مستشفيات مدنية ليتم علاجهم بها بدلاً من عيادة سجن الرملة التي يصفوها الأسرى "بالمقبرة"

ويوجد في سجن الرملة حسب الإحصاءات الحديثة التي حصل عليها "مركز حماية"⁴، ما يقارب 19 أسير ومعتقل مريض، يتواجد منهم 8 أسرى معتقلين بشكل دائم، بينما يتواجد 11 أسير ومعتقل بشكل غير دائم.

وهذا الجدول يوضح أسماء الأسرى المتواجدين بعيادة سجن الرملة:

اسم الأسير	السكن	نوع إقامته بالعيادة
1 خالد الشاويش	جنين	دائم
2 يوسف نواجعة	الخليل	دائم
3 منصور موقدة	سلفيت	دائم

⁴ تم الحصول على هذه الإحصائية بالتعاون مع نادي الأسير الفلسطيني.



4	اشرف ابو الهوى	نابلس	دائم
5	سامي ابو دياك	جنين	دائم
6	معتصم رداد	طولكرم	دائم
7	جلال شروانة	الخليل	غير دائم
8	محمد شلالدة	الخليل	غير دائم
9	ريان داوود	الخليل	غير دائم
10	احمد جودة	بيت عور	غير دائم
11	سامر عبد اللطيف	نابلس	غير دائم
12	احمد طه	رام الله	غير دائم
13	عمر الريماوي	رام الله	غير دائم
14	كتيبة الشاويش	جنين	غير دائم
15	سامر ابو دياك	جنين	دائم
16	سامر ابو كويك	رام الله	غير دائم
17	مجد سعيد	القدس	غير دائم
18	نزار زيدان	رام الله	غير دائم
19	بسام السائح	نابلس	دائم

الإهمال الطبي للأسرى من منظور القانون الدولي الإنساني والاتفاقيات الدولية:

أصبحت سياسة الإهمال الطبي للأسرى والمعتقلين الفلسطينيين؛ عنواناً أساسياً للاعتداء على حقوقهم الصحية التي كفلها لهم القانون الدولي الإنساني، والاتفاقيات الدولية.

حيث تنص المادة (24) من قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد مانديلا) " تتولى الدولة مسؤولية توفير الرعاية الصحية المجانية للسجناء. وينبغي أن يحصلوا على نفس مستوى الرعاية الصحية المتاحة في المجتمع، وينبغي أن يكون لهم الحق في الحصول على الخدمات الصحية الضرورية مجاناً، ودون تمييز على أساس وضعهم القانوني".



وكذلك تنص المادة (76) من اتفاقية جنيف الرابعة على أن " يخضع الأسرى والمعتقلون لنظام غذائي وصحي يكفل المحافظة على صحتهم، ويناظر على الأقل النظام المتبع في سجون البلد المحتل، وتقدم لهم الرعاية الطبية التي تتطلبها حالتهم الصحية ...؛ وتلقي طرد إغاثة مرة واحدة شهرياً على الأقل".

وأكدت المادة (85) من الاتفاقية ذاتها على ضرورة " أن تتخذ الدولة الحاجزة جميع التدابير اللازمة والممكنة لضمان إيواء الأشخاص المحميين، منذ بدء اعتقالهم في مبانٍ تتوفر فيها الشروط الصحية وضمانات السلامة" وحول الشروط الصحية والرعاية الطبية، فقد أكدت المادتان (91) من اتفاقية جنيف الرابعة على أنه " يجب أن تتوفر في كل معتقل عيادة مناسبة، يشرف عليها طبيب مؤهل، ويحصل فيها المعتقلون على ما يحتاجونه من رعاية طبية"

وكفلت ذات المادة للمعتقلين المصابين بأمراض خطيرة، أو الذين تستدعي حالتهم علاجاً خاصاً، أو عملية جراحية، أو علاجاً بالمستشفى، حقهم بالعلاج المناسب في مستشفى لا تقل به الرعاية المقدمة لهم بها عن الرعاية المقدمة لعامة السكان.

وكذلك فقد ضمنت المادة (92) من اتفاقية جنيف الرابعة حق المعتقلين بإجراء الفحوصات الطبية المستمرة، حيث نصت على " تجرى فحوص طبية للمعتقلين مرة واحدة على الأقل شهرياً. والغرض منها بصورة خاصة مراقبة الحالة الصحية والتغذوية العامة، والنظافة، وكذلك اكتشاف الأمراض المعدية، وبخاصة التدرن والأمراض التناسلية والملاريا (البرداء). ويتضمن الفحص بوجه خاص مراجعة وزن كل شخص معتقل، وفحصاً بالتصوير بالأشعة مرة واحدة على الأقل سنوياً.

كما وتحظر المادة (30) من اتفاقية جنيف الثالثة، منع الأسرى من عرض أنفسهم على الأطباء والحصول على تقرير طبي يبين طبيعة الأمراض والإصابة ومدة ونوع العلاج، وتفضل نفس المادة أن يعالج الأسرى أطباء من جنسيتهم أو يتبعون للدولة التي يتبع لها الأسرى.

ويمكننا القول بعد استعراض المواد القانونية السابقة التي كفلت مجموعة من الحقوق للأسرى والمعتقلين المرضى؛ إن الأوضاع الصحية التي يعيشها الأسرى والأسيرات في سجون الاحتلال الإسرائيلي لا تعبر عن أدنى احترام من قبل مصلحة السجون الإسرائيلية لحقوق الإنسان، ولا تعكس أدنى التزام بالقانون الدولي الإنساني؛ بل تشكل انتهاكاً صارخاً لما تضمنته أحكامه من تأكيدات على ضرورة توفير ظروف اعتقال لائقة ورعاية صحية مناسبة.



ويرى "مركز حماية لحقوق الإنسان" أن ما يجري في سجون الاحتلال من إهمال طبي متعمد، ومن ممارسات تؤدي في نهاية المطاف إلى إصابة الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين بالأمراض والعلل المختلفة، جريمة حرب يحاسب عليها القانون الدولي الإنساني، ويكون أسرى الحرية ضحية لها على الدوام، في ظل صمت يبيديه المجتمع الدولي ووقفه موقف المتفرج تجاه معاناة الأسرى والمعتقلين المرضى والجرائم المرتكبة بحقهم من قبل الاحتلال الإسرائيلي.

الخاتمة:

يتضح مما ورد من وقائع ومعطيات في هذا التقرير؛ أن هناك سياسة إسرائيلية منتظمة تتعلق بالإهمال الطبي في المعتقلات الإسرائيلية تهدف إلى النيل من صمود الأسرى وإذلالهم، ومن المؤكد أن هذه السياسة تُمثل خرقاً واضحاً لمعايير حقوق الإنسان ولقواعد القانون الدولي الإنساني، وهذا يقتضي من المؤسسات الدولية والدول الأطراف في اتفاقيات جنيف لعام 1949، العمل على إلزام دولة الاحتلال الإسرائيلي باحترام أحكام القانون الدولي الإنساني، وإنهاء سياسة الإهمال الطبي الممارس من قبل إدارة السجون، وبناء عليه فإن "مركز حماية لحقوق الإنسان" يؤكد على ما يلي:

1. يُحمل حماية سلطات الاحتلال الإسرائيلي، ومصالحة السجون الإسرائيلية، المسؤولية الكاملة عن حياة الأسرى المرضى في المعتقلات الإسرائيلية، ويدعو للإسراع بإطلاق سراحهم قبل فوات الأوان.
2. يدعو حماية منظمة الصحة العالمية، والصليب الأحمر الدولي، بالاستمرار في زيارة السجون الإسرائيلية، ومراقبة الأوضاع الصحية للأسرى في تلك السجون، والعمل على تحسينها.
3. نطالب السلطة الفلسطينية بالإسراع بتقديم شكوى ضد سلطات الاحتلال أمام المحكمة الجنائية الدولية لملاحقة المسؤولين الإسرائيليين عن وفاة أسرى سابقين بسبب الإهمال الطبي.
4. ندعو المؤسسات الدولية، والدول الأطراف في اتفاقيات جنيف، للضغط على دولة الاحتلال لوقف سياسة الإهمال الطبي المنهجية داخل السجون.
5. نُطالب بإغلاق عيادة الرملة بسبب افتقارها للرعاية الصحية اللازمة للأسرى والمعتقلين، وتحويل الأسرى والمعتقلين المرضى للعلاج في مستشفيات أخرى تتوفر فيها الرعاية الصحية الجيدة.